



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

Economic Activity in Tripoli During the Karamanli Eule (1711-1835)

ABSTRACT

In the 18th century AD, several important questions unfolded within the entity of the Ottoman Empire, not only to predict its weakness and reduce its control over its properties, but for its rupture by external threats, such as: the Russian advance from the north, and internal threats, which were represented in the separation of many of its provinces from Topkapi Palace obedience. In the last province, one of the local family members managed to control the administration of the province and move away from the central Ottoman authority, as it became, as it seemed, an independent state with its own entity and its own institutions, and has reached the point of intersection with the Sublime Porte in the field of foreign policy. Through this article: (**Economic activity in Tripoli During the Karamanli rule (1711-1835)**), the researcher attempted to shed light on the structure of the Karamanli economy and to study the areas of economic activity and show their cases of distinction and failure, and if the Karamanli authority had tried to work on the development of economic activity in its different aspects, in order to allow it to revive and support the economy.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.11>

Prof. Ali Al-Obaidi

Abou Bekr Belkaid University / Tlemcen/ Algeria

* Corresponding author: E-mail : [Email: ali.eloubeidi@univ-tlemcen.dz](mailto:ali.eloubeidi@univ-tlemcen.dz)

Keywords:

activity,
economy,
trade,
Tripoli,
The karamanli reign,
Ottoman Empire.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 1 Mar. 2020
Accepted 9 Nov 2020
Available online 31 Mar 2021

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq

E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

النشاط الاقتصادي في طرابلس إبان الحكم القرمانلي (١٧١١-١٨٣٥)

أ.د. علي العبيدي/ جامعة أبو بكر بلقايد/ تلمسان - الجزائر

الخلاصة:

عرف القرن الثامن عشر الميلادي عدة أمور كانت ذات شأن داخل كيان الدولة العثمانية، لم تكن تنبئ بضعفها وانكماش سيطرتها على ممتلكاتها فحسب، بل بتقطع أوصالها عبر تهديدات خارجية، مثل: الزحف الروسي من الشمال، والتهديدات الداخلية، التي تمثلت في انفصال العديد من أقاليمها عن الباب العالي. كما هو الحال في أقاليم العراق، بلاد الشام، مصر، تونس وطرابلس الغرب. وفي الأيالة الأخيرة تمكنت واحدة من الأسرة المحلية من السيطرة على حكم الأيالة والابتعاد عن السلطة المركزية العثمانية، حيث غدت هذه الأيالة، كما كانت تبدو، دولة مستقلة لها كيانها ومؤسساتها، ووصلت إلى حد التقاطع مع الباب العالي في مجال السياسة الخارجية. ومن خلال هذا البحث: (النشاط الاقتصادي في طرابلس الغرب

إبان الحكم القرمانلي (١٧١١-١٨٣٥)، سنحاول تسليط الضوء - بشكل مركز - على بنية الاقتصاد في طرابلس خلال الحكم القرمانلي، ودراسة مجالات النشاط الاقتصادي وبيان حالات التميز والفشل فيه، وهل حاولت السلطة القرمانلية العمل على تطور النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه، بما يمكنها من إنعاش الاقتصاد وديمومته؟.

تمهيد:

خضعت طرابلس الغرب للسيطرة العثمانية في عام ١٥٥١، وأصبحت جزءاً من الدولة العثمانية، واستمرت السيطرة العثمانية على المنطقة مدة ١٦٠ عاماً^(١). ولكن الذي حدث أن هذه الحكم العثماني المباشرة انتهى على يد الأسرة القرمانلية^(٢)، التي تولت إدارة طرابلس الغرب في عام ١٧١١، واستمرت في إدارتها حتى عام ١٨٣٥، إذ غدت هذه الأسرة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن الباب العالي^(٣)، ولم يكن يربطها بالعثمانيين غير تلك التبعية الاسمية التي اقتصرت على الدعوة للسلطان العثماني أثناء الصلاة ليس الا. وتتجلى أولى مظاهر الاستقلال من خلال ذكر اسم الحاكم (الباشا) في المراسلات الرسمية، وفي خطب المساجد، ليس بصفته نائباً للسلطان العثماني فقط، ولكن بصفته أميراً للمؤمنين وحاكماً مستقلاً عن أمور الدولة العثمانية في اسطنبول، وقد انعكس هذا الاستقلال بالحكم على واقع طرابلس الغرب وعلى مختلف جوانب الحياة فيها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية^(٤).

وعلى الرغم من المكانة والسمعة الإقليمية والدولية التي كانت عليها الأسرة القرمانلية، إلا أننا نجد أن طرابلس الغرب قد شهدت صراعات شديدة وتجاذبات كبيرة بين مراكز القوى فيما بينها وبين تلك القوى والأهالي من جهة أخرى. والتي يمكن تلخيصها كما يأتي:

١. الصراع على السلطة بين أبناء الأسرة القرمانلية.
٢. الصراع بين أبناء الأسرة القرمانلية والأهالي.
٣. صراع حكام الأسرة مع أفراد القوات الانكشارية.
٤. فقدان الثقة بين الباب العالي والحكم القرمانلي، ومحاولات الأول في استعادة الإشراف المباشر على طرابلس الغرب.

لقد أسهمت الأوضاع السياسية في داخل الحكم القرمانلي والمتغيرات الجديدة في السياسة الدولية في أن تعمل الدولة العثمانية، بأسرع وقت ممكن، لاستعادة سيطرتها على طرابلس الغرب وإنهاء الحكم القرمانلي فيها، وهو ما تحقق بالفعل في عام ١٨٣٥، بعد حكم دام ١٢٤ عاماً معتمدين فيه على نظام الوراثي في الحكم. وقد رحبت الدول الأوروبية بعودة الحكم العثماني إلى الولاية إلا إن السلطة الجديدة -

أي العثمانيين - لم تنجح في كسب تأييد الأهالي الذين كانوا ينظرون لها نظرة شك وتردد، لاسيما أن الولاة العثمانيين الذين حكموا خلال تلك المدّة لم يقوموا بأعمال ترضي أهل الولاية، وتحقيق التقدم والرفق للولاية نفسها^(٥). ولهذا رفض عدد غير قليل من الأهالي الاعتراف بالسلطة الحاكمة الجديدة، وبقيت مناطق عديدة متمتعة باستقلالها الذاتي خارج نطاق السلطة العثمانية حتى وقت متأخر من نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. ولم يفلح الدين المشترك (الإسلام) في تقرب العثمانيين من غالبية الأهالي، فعاشوا في الأيالة كالغرباء^(٦). ولم ينجحوا في الاندماج معهم. وهذا يرجع حسبما يبدو لنا، إلى التجربة المريرة التي عانى منها أهالي طرابلس الغرب نتيجة حكم الأسرة القرمانلية.

أولا: توجهات الاقتصاد في العهد القرمانلي:

ارتبط الحكم القرمانلي في طرابلس الغرب بالعامل الاقتصادي الذي كان له الأثر الكبير في استمراريته لمدة (١٢٤) عاما. وقد أثبتت الأحداث في طرابلس الغرب إن قصر النظر وسوء التسيير لهذا المفصل المهم في استمرارية الدول وقوتها، كان أحد العوامل التي عجلت بانهيار الحكم القرمانلي. ولذا، نتيجة لهذه التخبطات لم يكن أمام القرمانليين إلا أتباع سياسات قامت على القهر والاستبداد^(٧). ولم يفكر الحاكم القرمانلي في إجراء إصلاحات لإدارة شؤون الحكم، والاهتمام بتطوير مردود الاقتصاد المحلي، لربما كان من الممكن أن يدر ذلك موارد كثيرة تجعل طرابلس الغرب على مواجهة أي اختلال بمواردها الخارجية. علما ان هذه الموارد ارتبط بمردودها بنشاط القرصنة^(٨)، والإيرادات التي تأتي منها وما تدفعه الدول الأوروبية من إتاوات للحاكم القرمانلي لتجنيب مهاجمة سفنها في حوض البحر الأبيض المتوسط^(٩). وهو الأمر الذي جعل - وبمرور الوقت - عجلة الاقتصاد في طرابلس الغرب تتوقف، نتيجة تخلف وتراجع كل الطرق والوسائل الكفيلة لتحصيل المداخل بعد ضعف التجارة الخارجية والداخلية وتقلص موارد الإتاوات التي كانت تفرض على السفن الأوروبية بسبب الضغوط الدولية عليها^(١٠).

على العموم، لم تكن السلطة القرمانلية بمستوى المسؤولية والتي تحركها للعمل على بناء جسور الثقة مع الأهالي، بما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، ولجعله قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية. فقد ترك الأهالي لوحدهم في مواجهة الأزمات والمصاعب الاقتصادية التي أحاطت بهم. والأكثر من هذا، كانت علاقة السلطة بالمجتمع تعتمد بالدرجة الأولى على جباية الضرائب المالية المجحفة، بعضها محدد ودائم وبعضها الآخر شخصي ومؤقت^(١١). بمعنى أن الصلة الوحيدة بين الحاكم والمحكوم لا تتعدى صلة السيادة الاسمية والضرائب والمكوس التي تتفنن السلطة بفرضها على كاهل الأهالي^(١٢). ومقابل ذلك، يتجسد الإهمال في أوضح صورته، عندما تفنن السلطة أي رغبة في الإصلاح ومعالجة السياسات الخاطئة التي تتبعها في المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية، وأي من هذه الاختلالات كافية أن تكون دليلا على سوء الحكم وفساده^(١٣).

والأكثر من هذا تعقيدا، نجد أن هؤلاء الحكام إلى جانب تجاهلهم لمسألة الارتقاء بالاقتصاد المحلي بما يجعله مصدرا حقيقيا لميزانية السلطة، هو مراهنتهم على الهيبة البحرية ونشاط القرصنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت تدر للخزينة موارد كبيرة. ولكن بنضوب تلك الموارد أصبحت الأوضاع المالية للسلطة سيئة منذرة بالكارثة. لأن الحلول التي عملت بها السلطة القرمانيية لم تكن بالنجاعة التي تنفذ الاقتصاد من الانهيار، وإنما على العكس من ذلك زادت الأمور تعقيدا. إذ فقد القرمانييون مكانتهم وهيبتهم في البحر الأبيض المتوسط، لاسيما مع تنامي الدور البريطاني، وبقية الدول الأوروبية، في المنطقة. فغدت طرابلس الغرب تحت رحمة القناصل الأوربيين، خاصة القنصل البريطاني والفرنسي، في العقود الأخيرة من حكمهم^(١٤)، لذلك رأت الدولة العثمانية أن الوقت أصبح مناسباً لإعادة نفوذها في ولاية طرابلس التي كانت في الأصل تابعة لها قبل سيطرة القرمانيين عليها عام ١٧١١، فتمكنوا في العام ١٨٣٥ من إعادة سيطرتهم على الولاية، وإزاحة القرمانيين الذين حكموا الولاية مدة من الزمن.

ثانيا: مجالات الاقتصاد في العهد القرماني:

تنوعت مجالات الاقتصاد في طرابلس الغرب خلال العهد القرماني، إلا ان هذا التنوع لم يكن يعني قوة هذا الاقتصاد ومثاقته وقدرته على مواجهة التحديات والمصاعب التي قد تحدث. فالزراعة - بمرور الوقت- تراجعت ولم تعد قادرة حتى على توفير متطلبات الأهالي، فضلا عن نشاط صناعي حرفي متواضع لا يتجاوب مع متطلبات المرحلة، وما يشهده العالم من تقدم صناعي. في حين كانت التجارة هي الشريان الحقيقي للاقتصاد لما كانت تتمتع به طرابلس الغرب من موقع جغرافي جعلها همزة وصل بين شمال المتوسط والصحراء الكبرى في إفريقيا. ومن خلال الصفحات القادمة سوف نسلط الضوء على مجالات الاقتصاد من اجل التعرف على دور كل واحد منهم:

١. المجال الزراعي:

كانت الزراعة من بين النشاطات الاقتصادية الي لها دور مؤثر في بنية الاقتصاد في طرابلس الغرب، وكان جل هذا النشاط الزراعي يعتمد على معدلات الأمطار المتساقطة، ففي موسم الأمطار الغزيرة يكون الإنتاج وفيرا- يصدر الفأض من المنتوجات نحو الخارج- بعد تحقيق الاكتفاء المحلي، وعندما تتناقص معدلات سقوط الأمطار يتراجع مردود الإنتاج الزراعي، وفي بعض الأحيان، كان الإنتاج الزراعي لا يسد حاجات السكان، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مجاعات، كما حدث في العام ١٧٨٤ مما اضطر الوالي علي باشا (١٧٥٤ - ١٧٩٥) لطلب المساعدات من مراكش وتونس لامتناس غضب الأهالي وتجنبنا لوقوع الاضطرابات^(١٥).

وكان يمكن أن تعد الزراعة من الموارد التي يمكن لها أن تدر أموالاً طائلة، ولكن السلطة القرمانيّة لم توفر لها المناخ الملائم إذ عمل كبار رجال الأسرة للسيطرة على الأراضي الزراعيّة، ومن ثم تأجيرها للفلاحين، مقابل دفع ضريبة العشر وضرائب أخرى متعدّدة، كما زاد نفوذ علماء الدين الذين سيطروا على أراضي الأوقاف التي أجروها للفلاحين، فكانت تشبه الأراضي الإقطاعيّة^(١٦). وكان لهذا تأثيره الكبير على جهود الفلاح في رفع وتيرة الإنتاج الزراعي، نتيجة الأعباء التي كان يتحملها من جراء استئجار الأراضي التابعة لرجال السلطة والوقف. وهو ما كان يعيق الفلاح من تطوير أساليب العمل الفلاحي، نتيجة الطرق البدائيّة المستعملة فضلا عن تخلف وسائل الإنتاج، مثل: المحراث وغيرها من وسائل الإنتاج البدائيّة التي كانت تحول دون تطوير القوى الإنتاجيّة. وفوق كل ذلك، تعسف السلطة القرمانيّة في تحميل الفلاح فشل سياساتها، فعلى سبيل المثال ضاعف يوسف باشا في سنة ١٨٠٧ الضريبة على زراعة النخيل والأشجار من أجل سد نقص موارد خزينّة السلطة^(١٧).

٢. المجال الصناعي:

لم تكن الصناعة في طرابلس الغرب أيام الحكم القرمانيّ بأحسن حال من الزراعة، ولا يمكننا القول من أنها كانت تشكل موردا هاما لخزينّة الدولة، ولكنها كانت تساهم في سد احتياجات ومتطلبات السوق المحليّة بالسلع الضروريّة. فالإنتاج الصناعي كان حرفيا يعتمد اعتمادا كلياً على العمل اليدوي. ومن الصناعات التي كانت رائجة في تلك الفترة، نجد: صناعة الجرود والأنسجة الصوفيّة وصناعة المصوغات الذهبيّة والفضيّة التي شهدت تميزاً واضحاً في هذه الفترة، وصناعات الدباغة والمصابغ التي كانت أعدادها كثيرة، وهي مخصصة لصنع المنتجات الجلديّة التي كانت تجد رواجاً سواء داخل أو خارج الولاية، مثل: صناعة الصنادل والحقائب والسروج وغيرها من الصناعات الجلديّة^(١٨). وانتشرت خلال هذه الفترة أيضاً: صناعة الرماح والسيوف والأسلحة المختلفة^(١٩).

ونلاحظ أن أكثر الصناعات التي حققت ربحاً كبيراً هي صناعة السفن، إذ ازدهرت التجارة بها بشكل خاص في عهد يوسف باشا (١٧٩٥-١٨٣٢)، وكانت الأخشاب التي تعدّ من أهم المواد لهذه الصناعة تستورد من الأناضول وبعض الدول الأوروبيّة مثل: جمهورية البندقية ومملكة اسبانيا. كما كانت هنالك صناعة الصابون والخمور التي كانت هي الأخرى تدر ربحاً كبيراً، وذلك لارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على مصانع الخمور والحانات التي تباع فيها^(٢٠).

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن القطاع الصناعي ومثله القطاع الزراعي، كان يتأثر بالأوضاع السياسيّة في البلاد^(٢١). فكلما كانت الأمور مستتبّة كان الإنتاج يلبي حاجة السوق الداخليّة، وكلما تدهورت الأحوال السياسيّة على الصعيدين الخارجي أو الداخلي، كانت الصناعة تتأثر به، فتشهد تراجعاً

لموسا. وتتفق أغلب المصادر التي تناولت فترة الحكم القرمانلي على أن فترة حكم يوسف باشا^(٢٢) هي الفترة الوحيدة التي ازدهرت فيها الصناعة بشكل واضح^(٢٣).

٣. المجال التجاري:

كان النشاط التجاري المظهر الأبرز من مظاهر النشاط الاقتصادي في طرابلس الغرب إبان الحكم القرمانلي، بل هي الأكثر تطوراً وتأثيراً على المردود المالي. فقد استطاعت، ومن خلال تطورها وتحققها مردود مالي كبير، من سد النقص الكبير والواضح في قطاعي الزراعة والصناعة، لجمودهما وتخلفهما أحياناً، ومن هنا يمكننا القول من أن النشاط التجاري كان العصب الأهم في بنية الاقتصاد القرمانلي. وقد تطورت التجارة في هذه الفترة تطوراً ملحوظاً، واحتلت طرابلس الغرب مركزاً متقدماً في هذا المضمار أهلها لأن تكون مركزاً للتجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد أصبح ميناء طرابلس الغرب مركزاً لعمليات التصدير وإعادة توزيع السلع القادمة من الخارج، داخليا وخارجيا. لاسيما وأن النشاط التجاري في طرابلس الغرب استفاد كثيرا من تدهور الأوضاع في تونس، فانتقل إليها نشاط القوافل التجارية القادمة من الداخل الإفريقي^(٢٤).

أ. التجارة الداخلية:

تميز النظام التجاري السائد في عهد الأسرة القرمانلية بالاحتكارات التجارية على الصعيد الداخلي، فقد ارتبطت تجارة الجملة بأسماء كبار التجار الذين كانوا يشترون من الحاكم القرمانلي حق احتكار الكثير من السلع التي لا توزع على أصحاب المحال الصغيرة الا من خلالهم، والذين يسمحون في بعض الأوقات ولقلة من التجار بالمتاجرة في صنف معين من أصناف السلع التي يحتكرونها مقابل دفع جزء من الأرباح لهم^(٢٥). ومن أهم هذه السلع الداخلة في مجال التجارة الداخلية المواد الغذائية مثل: القمح، الشعير، التمور، الفول، الزيت والسمن، العسل، الفواكة والخضر، اللحوم والخبز. واحتلت المواد الأولية الداخلة في الصناعات التقليدية القائمة مكاناً بارزاً في حركة السوق، وتتصدر قائمة هذه المواد: الصوف والجلود والكتان والحريز، ومواد الصباغة والدباغة، فضلاً عن المعادن المتنوعة كالحديد والتصدير، والنحاس والذهب والفضة^(٢٦).

ولم يقتصر الأمر على المواد سالفة الذكر، بل تعداه إلى اعتماد حركة التجارة الداخلية، وبصورة واسعة على الصناعات المحليّة والمصنوعات المستوردة من الخارج، وأهمّها: المنسوجات والأقمشة المتنوّعة والأواني والأدوات ذات الاستعمالات المتنوّعة والسروج والأسلحة والحيوانات والفحم والدخان فضلاً عن تجارة العبيد التي كانت واسعة الانتشار في هذه الحقبة^(٢٧).

وكانت الحركة التجارية الداخلية نشطة جدا ومتواصلة على مدار أيام الأسبوع، وهذه الحركية للأسواق ارتبطت إلى حد ما بمواعيد محدّدة لتتسجم وتتوافق مع حركة التجارة الخارجية، فكانت هناك أسواق أسبوعية وأخرى موسمية، ولعل أهم وأشهر هذه الأسواق هما: سوقا الثلاثاء والجمعة اللذان يعقدان داخل مدينة طرابلس، وسوقا الاثنين والخميس اللذان يعقدان في منطقة تاجوراء، التي تبعد عن طرابلس مسافة عشرة كيلومترات من جهة الشرق^(٢٨)، فضلا عن انعقاد سوق أسبوعي في منطقة (جنزور) التي تبعد عن طرابلس مسافة اثني عشر كيلومتر من جهة الغرب^(٢٩).

إن وجود مثل هذه الأسواق الأسبوعية قد خدم التجار والأهالي في الوقت ذاته فقد مثل مركزاً للتجمّع التجاري بالنسبة للتجار الأمر الذي مكنهم من تصريف بضائعهم أو مبادلتها ببضائع أخرى كانت تعرض في هذه الأسواق هذا من جهة، ومن جهة أخرى حقق موضوع انعقاد هذه الأسواق في أيام متعددة من الأسبوع وبمناطق مختلفة ومتباعدة تسهيل عملية تصريف السلع بسرعة كبيرة، فالبضاعة التي لإتباع في أحد هذه الأسواق يمكن بيعها في سوق آخر، كما قدمت الأسواق لروادها والأهالي خدمات متعددة إذ مكّنتهم من الحصول على احتياجاتهم المتعدّدة وبشكل متواصل، فضلاً عن أنها قدّمت لهم فرصة للمفاضلة بين السلع المعروضة سواء من حيث الجودة والسعر^(٣٠).

ولم يستمر النشاط التجاري الداخلي في العهد القرمانلي على حاله، وإنما على العكس شهد تراجعاً ملموساً، نتيجة سياسة الحاكم القرمانلي والإجراءات التي يتخذها في مجال الضرائب، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار والاضطرابات التي كانت تشهدها البلاد. وكانت النتيجة، تراجع النشاط التجاري^(٣١).

ب . التجارة الخارجية:

ارتبطت طرابلس الغرب في عهد الأسرة القرمانلية بعلاقات تجارية على درجة عالية من الأهمية والنشاط مع العديد من الدول، إن كانت دولاً أوروبية أو دول إفريقية، فقد تحدثت المصادر عن وجود علاقات تجارية مع كل من: المدن الإيطالية وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، إلى جانب دول الجوار، مثل: مصر وتونس و الجزائر، فضلاً عن عدد من الدول والممالك الإسلامية في إفريقيا^(٣٢). وبذلك تكون إيالة طرابلس مركزاً تجارياً هاماً لتبادل السلع في حوض البحر الأبيض المتوسط بين الشرق والغرب.

وفي مقدمة السلع التي كانت تشهد إقبالاً واسعاً، هي تجارة العبيد. والتي ذكر جان كلود زليتنر بأن ميناء طرابلس الغرب كان مركز مهما لهذه التجارة بالقول: "كان ميناء طرابلس منذ بعض القرون مستودع الرقيق الأسود في البحر المتوسط"^(٣٣). وقد يتصور البعض إن العبيد يجري إحضارهم عبر

خطوط التجارة الداخلية مع إفريقيا فقط. ولكن العكس، ميناء طرابلس الغرب كان مركزا مهما لهذا النوع من التجارة إذ كانت تأتيه السفن محملة بالعبيد ليتم بيعهم وإعادة شحنهم من جديد بحرا^(٣٤).

كما يشمل المواد المصدّرة من طرابلس الحبوب (القمح، الشعير)، الزيت، الزعفران والمواد الأولية، مثل: الصوف والجلد والبسط والشمع والعسل والتمر والمرجان والحلفا والاسفنج والصودا والملح والنحاس فضلاً عن الحيوانات^(٣٥). أما الواردات فتشمل بعض المواد الغذائية مثل الحمص والبقول والقهوة والسكر والخمور والأقمشة المتنوعة والأسلحة وبعض الأدوات المستعملة في صناعة السفن مثل: الأشرعة والصوراري والمسامير والتبر، ريش النعام والعاج^(٣٦).

ومن هنا، نجد أن التجارة الخارجية كانت تشغل الحيز الأكبر في النشاط الاقتصادي في طرابلس الغرب، كما أنها كانت تحقق تبادلات نقدية كبيرة^(٣٧). ولكن هذا النشاط شهد بالتدريج تراجعاً وجموداً نتيجة للسياسات الخاطئة المتبعة من قبل جانب السلطة القرمانلية. ويمكننا القول من ان هناك عاملين أساسيين كان لهما التأثير في هذا، وهما:

١. النظام النقدي الآخذ في التدهور نتيجة الفساد المتفشي في طرابلس الغرب، ويعلق على هذا القضية جان كلود زليتنر بالقول: "إن ندرة النقود الذهبية والفضية تزداد كل يوم في طرابلس. لم يعد للسكين ثمن محدد ثابت ... إن النقد المحلي من مادة رخيصة جدا وهو مقوم بأكثر من قيمته الأصلية بشكل كبير جدا، لحد انه لم يعد يقبل خارج حدود مملكة طرابلس"^(٣٨).
- ٢- انعدام الثقة بالتكليف بين الوالي وحكام الأقاليم وغيرهم من الموظفين المسؤولين عن الجباية والدخل العام^(٣٩).

وبذلك بدأت القطاعات الاقتصادية تتعرض للانهايار الواحدة تلو الأخرى، ممّا شكل بداية النهاية لحكم الأسرة القرمانلية وتهيئة مسرح الأحداث لاستقبال قوّة جديدة تحكم البلاد، وانتهى حكم الأسرة القرمانلية في العام ١٨٣٥ - وبسهولة غير متوقعة- من قبل السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) وذلك لأسباب عديدة، ومنها نذكر^(٤٠):

١. الصراع داخل الأسرة القرمانلية للوصول إلى سدة الحكم الأمر الذي أضعف الأسرة ومزق وحدتها .
٢. إصراف يوسف باشا (١٧٩٥ - ١٨٣٢) في المغامرات البحرية وأتباعه سياسة العنف في علاقاته الخارجية مع الدول الأوروبية .
٣. ضعف القوة البحرية نتيجة توقف عمليات القرصنة وعدم اعتمادهم على موارد مالية أخرى ، ممّا جعل الأسرة تعيش في ضائقة مالية شديدة.

٤. كراهية الأهالي للأسرة القرمانيّة التي بدأت تفقد شعبيّتها بالتدرّج لفرضها الضرائب الكثيرة التي أثقلت كاهل الأهالي.
٥. تزايد التدخّل الأوربيّ في شؤون الولاية، خاصة تدخل قناصل هذه الدول في شؤون طرابلس الغرب الداخليّة.

ثالثاً: معوقات الحياة الاقتصاديّة في طرابلس الغرب:

إن جميع أنظمة الحكم التي ظهرت في الايالات العثمانيّة العربيّة عامّة، وایالاتها في شمال إفريقيا، لم تكن لتختلف عن طبيعة الحكم العثماني المركزي، فالغاية كانت ترتكز على توفير الاحتياجات الماليّة للخزينة من دون التفكير في الآليات التي تنمي تلك الموارد، فضلاً عن اكتنازها على حساب حاجات ومتطلبات المجتمع والرعيّة. وهذا مايدفعنا للقول أن فكرة الإصلاح الاقتصادي لم تكن ضروريّة بقدر ارتباطها بنضوب تلك موارد خزينة السلطة. ومع هذا، فإن التنفيذ يكون أعرجاً- إن صح التعبير-، مما كان يفاقم آثاره بشكل أسرع وأكبر. وفيما يخص الأسرة القرمانيّة، ومن خلال تتبع السياسات الاقتصاديّة التي اتبعت من قبل حكامها، نجد ان فكرة الإصلاح الاقتصادي، او بالأحرى خلق اقتصاد متوازن تتجاوب مع متطلبات المرحلة، لم تكن موجودة في أذهان هؤلاء^(٤١). ولم يكن الحكام القرمانيّين يدركون من أن العالم يتطور وأوجه الاقتصاد العالمي لم تعد على حالها، وأن مفهوم الاستسهال في جمع الموارد الماليّة، لم يعد بالشكل الذي ألفوه من قبل. ولاسيما وأن الموارد السريعة التي كانت تأتي نتيجة التلويح بالقوة تجاه مصالح القوة الأوربيّة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لم تعد ممكنة مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي.

إن فشل السياسة الاقتصاديّة، او بالأحرى افتقاد مثل هذه السياسيّة، من قبل الحكام القرمانيّين سبب الكثير من المتاعب لاقتصاد ايالة طرابلس الغرب، وأرهق كاهل رعاياهم بشكل كبير. وهذا راجع إلى أن الاختلال في موارد الخزينة، بمرور الوقت، اجبر الحكام على تعويضه عن طريق فرض سياسة ضريبية تعسفيّة، مما انعكس بالسلب على الحياة الاقتصاديّة، وساهم بصورة أو بأخرى في تراجع النشاط الاقتصادي. وزاد من ضغوط هذا النظام على الأهالي وأعمالهم بشكل واضح وكبير، لاسيما في الفترة الأخيرة من حكم الأسرة القرمانيّة، وذلك نتيجة تراجع تدفق الأموال إلى خزينة الحكم، بسبب امتناع الدول الأوربيّة من تقديم الأموال والهدايا، واستخدام القوة العسكريّة في مواجهة التهديدات التي كان يشكلها الأسطول القرماني. ونتيجة لذلك انخفضت واردات الكمارك والضرائب، الأمر الذي أدى إلى تناقص الواردات مما اضطر الحكام القرمانيّون إلى الاستدانة، فترتب عن ذلك ديون كثيرة، فسحت المجال أمام القناصل الأوربيّين على التدخّل في شؤون الحكم وإدارة البلاد، وفرض شروطهم التي يريدونها من الباشا^(٤٢).

ونتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الموارد الاقتصادية للحكم القرمانلي في أواخر عهده، كانت الضرائب التي فرضت على الأهالي واحدة من الحلول التي حاول الحكام القرمانليون من خلالها معالجة الموقف^(٤٣). فتنوعت هذه الضرائب، وشملت جميع مفاصل الحياة الاقتصادية، والتي اختلفت مسمياتها، ومن أبرزها: ضريبة السوق وهي عبارة عن رسوم تفرض على أصحاب المحلات التجارية والحرفية مثل الدكاكين العامة والفنادق والمخازن والطواحين والأفران^(٤٤). ولم يقتصر الأمر على هذه الضريبة بل إن التجار كانوا ملزمين من وقت إلى آخر لدفع رسوم إضافية تعرف بالتبرعات الإجبارية والتي كانت تفرض عليهم من قبل السلطة الحاكمة في الأوقات التي تحتاج فيها إلى أموال إضافية أو لسدّ عجز الميزانية في الكثير من الأوقات، ولم يكن مقدار هذه الرسوم ثابتاً بل يختلف حسب حاجة السلطة إلى الأموال، والضريبة الأخرى هي ضريبة أرضية السوق والتي كانت تفرض على أصحاب الخيام التي ينصبها التجار لمزاولة أعمالهم التجارية في الأسواق والساحات العامة. وشملت هذه الضريبة الأسواق، سواء المؤقتة أو الدائمة^(٤٥). أما الضريبة الكمركية فقد كانت تؤخذ أما بشكل رسوم ثابتة مثل: رسوم الإرساء المفروضة على السفن في الميناء، ورسوم التراخيص، أو على شكل رسوم غير ثابتة تفرض على السلع وتفاوت قيمتها باختلاف السلع. والرسوم المفروضة على السلع الواردة براً أعلى من مثيلاتها الواردة بحراً، وقد بلغت نسبتها في بعض الأحيان ١٠% من قيمة السلع الواردة، وفي أحيان أخرى تجاوزت هذه القيمة لخضوعها لتقديرات الملتزمين. ويضاف إلى ضرائب السابقة ضريبة الرأس التي تفرض على اليهود، والضريبة السنوية التي تدفعها الدول الأوروبية للسلطة الحاكمة لضمان سلامة سفنهم من اعتداءات القرصنة التي كان يمارسها بعض الأهالي، ولم تكن قيمة هذه الضريبة التي تدفع مباشرة إلى الوالي دون رقابة أو حساب ثابتة، فهي تتأرجح بين الزيادة والنقصان. واضطر بعض الرعايا الأجانب في الولاية إلى دفع ضريبة سنوية للسلطة كما هو الحال بالنسبة لرعايا البندقية الذين كانوا يدفعون مبلغاً سنوياً لاستغلالهم بعض الملاحات على السواحل الطرابلسية^(٤٦).

ولم يتوقف الحكام القرمانليون عند حدود فرض الضرائب التي أصابت الاقتصاد المحلي بالركود والانكماش، وإنما على العكس حاولوا سدّ عجز الميزانية، بطرق أخرى مثل اللجوء إلى تزوير العملة المستعملة: الذهبية أو الفضية، وذلك من خلال تخفيض نسبة المعدن الثمين مقابل زيادة كمية المعادن الأقل ثمناً^(٤٧). ويعلق اتوري روسي على مسألة تزوير العملة من جانب الباشا يوسف بالقول: "ركن إلى الوسيلة العاجلة للخروج من أزماته بتغيير قيمة العملة. وكان يضرب عملة نحاسية وفضية وذهبية من نوع ردى، ويعلن في بعض الأحيان إلغاء العملة المتداولة ليستبدلها بعملة أكثر منها رداءة وقل قيمة"^(٤٨). وحينما أحس الأهالي بما كانت تخطط له السلطة القرمانلية، كانوا يمتنعون عن تبديل أموالهم إلا أن السلطة كانت تجبرهم على تبديل نقودهم ذات المعدن الثمين بالنقود الجديدة الأقل ثمناً^(٤٩). وهذا السلوك المشين اثر سلباً على النشاط التجاري وافقد الثقة في الاقتصاد المحلي^(٥٠). ويظهر لنا هذا السلوك الاندحار الذي كانت تعاني منه السلطة القرمانلية وفشل معالجاتها للتدهور الاقتصادي في البلاد.

وكان ذلك الوضع، المسمار الأخير في انهيار حكم السلطة القرمانيّة، التي عجزت استمرارية الرخاء الاقتصاد الذي اعتمد على مكاسب القرصنة البحرية لتوفير احتياجاتها المالية مهملّة استثمار مقدرات البلاد المتعددة^(٥١). ويرجع سبب ذلك، إلى كون حكام الأسرة القرمانيّة لم تكن لديهم الرؤية في استثمار الموارد الماليّة الكبيرة التي كانت تدخل خزينتهم نتيجة الإتّاءات السنويّة التي كانت تدفعها الدول الأوربيّة من أجل حماية سفنهم وسلامتها من اعتداءات الأسطول القرمانيّ لخدمة الاقتصاد المحلي وتطويره كبديل في حال نضوب هذه الموارد الماليّة^(٥٢). وعلى الرغم من حدودها الشرقيّة كانت تشهد تجربة مميزة في بناء دولة ذا موارد اقتصاديّة متعدّدة، وإعني هنا التجربة التي خاضها محمد علي باشا في مصر (١٨٠٥-١٨٤٨).

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع (النشاط الاقتصادي في طرابلس الغرب إبان الحكم القرماني (١٧١١-١٨٣٥)) يمكننا الخروج بعدد من الملاحظات والاستنتاجات، والتي يمكن إدراجها بالشكل الآتي:

- شكل العامل الاقتصادي الأثر الأكبر في ارتقاء وانهيار الحكم القرماني في طرابلس الغرب.
- فشل السياسة الاقتصاديّة للحكم القرمانيّ حال دون النهوض باقتصاد طرابلس الغرب. ويرجع سبب ذلك تركيزهم بشكل كبير على القطاع التجاري، وأهملوا الاهتمام ورعاية مفاصل الحياة الاقتصاديّة الأخرى.
- الاكتفاء بالموارد السريعة التي كانت تأتي بها عملية القرصنة البحرية والإتّاءات التي كان تدفعها السفن الأوربيّة، جعل الحلول التي قام بها الحكام القرمانيون في معالجة الأزمات الماليّة التي عانت منها خزينة الدولة ذا أثر سلبي على الاقتصاد المحلي، مما أحدث إرباكاً اقتصادياً أدى إلى اندلاع الاضطرابات في العديد من الأحيان.
- ساهم فشل حكام الأسرة القرمانيّة في معالجة الأزمات الاقتصاديّة التي شهدتها طرابلس الغرب في انتشار مظاهر الغش والتدليس، الأمر الذي أفقد الاقتصاد المحلي مصداقيته داخلياً وخارجياً. مما أثر سلباً على مردود هذا القطاع المهم والحساس، وفي ذات الوقت فاقم الأوضاع المترديّة للسكان، مما خلق نفوراً بين السلطة والمجتمع.
- إن تعدد الضرائب المفروضة على السلع شكل - وبمرور الوقت - عاملاً مساعداً على ارتفاع الأسعار وإحجام الأهالي عن شرائها مما سبب ركوداً في حركة الاقتصاد الداخلي، والذي انعكس سلباً على المردود الخارجي.

- كما ساهمت الضرائب المفروضة على الأسواق والسلع في فرض مراقبة دائمة من قبل السلطة القرمانيية على حركة السوق, فضلاً عن سيطرتها على حركة تجار المدينة, وشكلت مركزية السلطة في النشاط التجاري ظاهرة مميزة لهذه الحقبة.
- وكان للعجز المالي أثره في تراجع مكانة الاقتصاد في طرابلس الغرب، ومن جملة الأمور التي أثرت في الاقتصاد وتراجعته هو عمليات التزوير من جانب السلطة القرمانيية في إصدار العملات، وهو ما شكل عاملاً إضافياً في التراجع والتدهور الاقتصادي.

١. كامل علي مسعود الوبية، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب ١٨٤٢-١٩١١، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨.
٢. الأسرة القرمانيّة يرجع أصلها إلى مقاطعة قرمانيا في آسيا الصغرى، وقد جاء جدهم الأكبر (مصطفى) إلى طرابلس الغرب، وكان بحارا صغيرا، وامتلك بعض المزارع في منطقة المنشية، واندمج أبناؤه وأحفاده مع السكان وصاهروهم، وقد وصل والد احمد، مؤسس الأسرة، ويدعى يوسف إلى رتبة باشا اغا فرسان ساحل المنشية. وفيما بعد استغل ولده احمد سوء الإدارة العثمانية وفسلها في تسيير شؤون الولاية فانقض على السلطة، حيث أصبح أول باشا يعترف به السلطان العثماني، ثم أصبح الحكم وراثيا لأبنائه وأحفاده، ينظر: كونستانزيو برنيا، طرابلس ١٥١٠-١٨٥٠، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ١٩٨٥، الطبعة الأولى، ص ٢٢١؛ عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانيّة ١٧٩٥-١٨٣٥، مكتبة الفرجاني، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٧-٢٣.
٣. للتفاصيل عن الظروف التي انت بالاسرة القرمانيّة لحكم طرابلس الغرب، ينظر: نيكولاي . إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر- مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ٢٠٠١، الطبعة الثانية، ص ١٠٤-١٠٥.
٤. المصدر نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.
٥. رأفت غنيمي الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، الطبعة الثالثة، ص ١١٠.
٦. فرانكو كورو، ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ١٩٨٤، الطبعة الثانية، ص ١٧-٢٠.
٧. للمزيد من المعلومات حول سياسات القهر والاستبداد اثناء الحكم القرماني ينظر: كونستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ٢٧٤-٢٨٠.
٨. كان حكام الأسرة القرمانيّة يعتبرون المكاسب التي كانت تحققها عمليات القرصنة مصدرا هاما لتوفير الأموال، منذ ظهور الحكم القرماني في طرابلس الغرب. وأول من اعتمد على هذا النوع من أنواع الكسب المادي هو أحمد القرماني (١٧١١-١٧٤٥). ومن اجل تعزيز هذا المورد المهم، فقد استدعى خبراء أجانب لمساعدة البحارة لإتقان فنون البحريّة وبناء السفن، وقد أدى هذا إلى زيادة عدد السفن التابعة للاسطول القرماني وفرض سطوتهم على الطرق التي تمر في البحر المتوسط. ينظر: نيكولاي. أ. بروشين، المصدر السابق، ص ١١٦.
٩. رود لفوميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني، ترجمة: طه فوزي، مراجعة: حسن محمود وكمال الدين عبد العزيز الخربوطلي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٠٠-٢٠١.
١٠. أحميدة سالم حماد، الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطات القرمانيّة والمجتمع الطرابلسي في أواخر العهد القرماني، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد: ١٣، السنة ٢٠١٦، بنغازي، ص ١١.
١١. باولو دي لاشيلا، اخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس الى برقة في عام ١٨١٧، ترجمة: الهادي مصطفى ابو لقمّة، مكتبة الفكر، طرابلس، ١٩٦٨، الطبعة الأولى، ص ٨٣-٨٤.

١٢. محمد مصطفى بازامه، مدينة بنغازي عبر التاريخ، الجزء الأول: منذ نشأتها حتى الغزو الايطالي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٦٨، ص ٢٨٠.
١٣. المصدر نفسه، ص ٢٨١.
١٤. اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام ١٩١١، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، الطبعة الاولى، ص ٢٩٨-٤٠٣.
١٥. عمر علي بن اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٨٠.
١٦. نيكولاي ا. بروشين، المصدر السابق، ص ١٥٤.
١٧. كوستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ٢٧٤.
١٨. عمر علي بن اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٧٧.
١٩. نيكولاي ا. بروشين، المصدر السابق، ص ١٥٥.
٢٠. عمر علي بن اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٧٨.
٢١. عن أوضاع السياسية في طرابلس الغرب خلال الحكم القرمانلي ينظر: اسماعيل احمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٧، ص ١٤٣-١٥٧.
٢٢. تعتبر فترة حكم يوسف باشا مرحلة انتعاش واستقرار سياسي واقتصادي، إذ احدث تغيرات جذرية في طريقة إدارة شؤون الحكم قرب الأهالي من حوله، فقد اتبع سياسة الحوار والإقناع مما مكنه من تحقيق الاستقرار والاطمئنان السياسي فجعل الاهالي ينهمكون في العمل بعيد عن أي اضطرابات تذكر. للتفاصيل عن فترة حكمه باشا ينظر: محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب الحديث (المغرب الأقصى وليبيا)، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٢٢٠-٢٣٢.
٢٣. ينظر على سبيل المثال: رودلفو ميكاكي، المصدر السابق، ص ١٣٧.
٢٤. جان كلود زليتر، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط افريقيا ١٥٠٠-١٧٩٥، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، ٢٠٠١، الطبعة الاولى، ص ٣٥٨.
٢٥. حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ١٩٨٤، ص ٤٠٤.
٢٦. المصدر نفسه، ص ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٤٢.
٢٧. المصدر نفسه، ص ١٥، ٣٠، ٥٢.
٢٨. أنعام محمد سالم شرف الدين، مدخل الى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسّسات المدينة التجارية (١٧١١-١٨٣٥)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩٨، ص ٩٠.
٢٩. للتفاصيل عن الحياة الاقتصادية في منطقة جنزور، ينظر: أحمد بن الحسين النائب الأنصاري، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، ١٩٩٤، ص ١٧٢-١٧٤.
٣٠. أنعام محمد سالم، المصدر السابق، ص ٩٣.
٣١. اتوري روسي، المصدر السابق، ص ٤١٣.
٣٢. الأنسة توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ترجمة: عمر الديراوي أبو حجلة، دار المعارف المحدودة، لندن، ١٩٨٤، ص ٣٥٥؛ حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٦٠٨.

٣٣. جان كلود رليتنز، المصدر السابق، ص ٣٥٩.
٣٤. الانسة توللي، المصدر السابق، ص ٢٨٠.
٣٥. المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٣٦. المصدر نفسه، ص ٤١٥.
٣٧. للاطلاع على النشاط التجاري الخارجي لطرابلس الغرب يمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية التي قدمها جان كلود زليتنر. ينظر: جان كلود رليتنز، المصدر السابق، ص ٣٥٨-٣٦٧.
٣٨. المصدر نفسه، ص ٣٦٧.
٣٩. المصدر نفسه، ص ٣٧٠.
٤٠. عمر علي بن إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣١٨ - ٣١٩، رودلفو ميكايي، المصدر السابق، ص ٣.
٤١. يشير الكاتب رودلفو ميكايي الى هذه المسألة وهو يقيم فترة حكم يوسف باشا، بالقول: "لقد اتبع طريقة الحكم التي سار عليها اسلافه القرمانليون، والتي كانت سائدة أيضا في دول نيايات الغرب الأخرى، فلم يعمل شيئا لاستثمار موارد البلاد، أو يحاول أن يجد فيها مصادر جديدة للإيرادات، ولذلك اضطر إلى زيادة الضغط على السكان لمواجهة الاحتياجات وإلى الالتجاء إلى إجراءات أفقدته ما كان له من شعبية في الماضي". ينظر: رود لوميكايي، المصدر السابق، ص ٢٠١.
٤٢. كامل علي مسعود الوبية، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦؛ احميدة سالم حماد، المصدر السابق، ص ٤.
٤٣. احميدة سالم حماد، المصدر السابق، ص ٤.
٤٤. حسن الفقيه حسن، المصدر السابق، ص ٢٥٤.
٤٥. المصدر نفسه، ص ٤٤٥ و ٤٧٤.
٤٦. زاهر رياض، شمال افريقيا في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٠٨.
٤٧. محمد مصطفى الشركس، الأزمة المالية عند نهاية الحكم القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين، من كتاب العلاقات العربية-التركية، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية في طرابلس ١٩٨٢، الجزء الأول، تحرير: عقيل محمد البربار، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، ١٩٨٢، ص ٢١٠؛ رود لوميكايي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.
٤٨. اتوري روسي، المصدر السابق، ص ٤٠٣-٤٠٤.
٤٩. محمد مصطفى الشركس، المصدر السابق، ص ٢١٠.
٥٠. اتوري روسي، المصدر السابق، ص ٤٠٤.
٥١. كوستانزيو برنيا، المصدر السابق، ص ٢٧٤-٢٧٥.
٥٢. عمر علي بن اسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

Sources and References :

-
1. Ettore rossi, Libya from the Arab conquest until 1911, translated and presented by: Khalifa Muhammad al-Tlisi, Arab Book House, Cairo, 1991, 1st edition.
 2. Ahmed B.A Al-Ansari, Nafhat Al-Nisreen and Al-Rihan on notables in Tripoli, Presented and commented by: Muhammad Zainhum Muhammad Azab, Al-Ferjani House for Publishing and Distribution, Tripoli, 1994.
 3. Ahamida Salem Hammad, Mutual Economic Ties between the Authorities and Society Alkermanli Trabelsi in the Late Covenant Alkermanli, Journal of sciences and human studies, number: 13, year: May 2016, Benghazi .
 4. Ismail Ahmad Yaghi, The Arab World in Modern History, Al-Obeikan Library, Riyadh, 1997.
 5. Miss Tolle, Ten years at the Court of Tripoli, translated by Omar Al-Derawi Abu Hijleh, Dar Al Maaref Ltd, London, 1984.
 6. Paulo de la Chila, News of the military campaign which left Tripoli for Cyrenaica in 1817, translated by: Al-Hadi Mustafa Abu Logma, The Thought Library, Tripoli, 1968, 1st edition.
 7. Jean-Claude Zlitner, Tripoli, meeting place for Europe and the countries of Central Africa 1500-1795, translated by: Jad Allah Azouz Al-Talhi, Public House of Publishing, Distribution and Advertising, Misurata, 2001, 1st edition.
 8. Raafat Ghanimi Al-Sheikh, In Modern Arab History, House of Culture for Printing and Publishing, Cairo, 1980, 3rd edition.
 9. Rodolfo Mikaki, Western Tripoli during the reign of the Karamanli family, translated by: Taha Fawzi, Revised by: Hassan Mahmoud and Kamal Al-Din Abdel Aziz Al-Kharboutli, League of Arab States - Institute of Higher Arab Studies, Cairo, 1961.
 10. Franco Coro, Libya during the second Ottoman era, Iraq: Caliph Muhammad al-Tlisi, Tripoli, General establishment of publishing, distribution and advertising, 1984, 2nd edition.
 11. Kamel Ali Masoud Al-Weibah, The Ottoman Administration in Western Tripoli 1842-1911, The Libyan Jihad Center for Historical Studies, Tripoli, 2005.
 12. Konstanzyubu Rnia, Tripoli 1510-1850, translated by: Khalifa Muhammad al-Tlisi, The Public House for Publishing, Distribution and Advertising, Misrata, 1985, 1st edition.
 13. Muhammad Mustafa al-Sharkas, The Financial Crisis at the End of the Karamanli Rule in the Opinion of Western Historians, From the Book of Arab-Turkish Relations, Proceedings of the Second Conference on Arab-Turkish Relations in Tripoli 1982, Part One, edited by: Aqil Muhammad Al-Barbar, Center for Libyan Jihad Against Italian Invasion, Tripoli 1982.
 14. Muhammad Mustafa Bazameh, The City of Benghazi Through History, Part One: From Its Creation to the Italian Invasion, Dar Libya for Publishing and Distribution, Benghazi, 1968.
 15. Mahmoud Ali Amer and Muhammad Khair Fares, History of modern Morocco (Al-Aqsa and Libya), University of Damascus, Damascus, 2000.
 16. N. Z. Brusheen, History of Libya in the Modern Era, Mid-16th century - Early 20th century, translated and presented by: Imad Hatem, The Libyan Jihad Center for Historical Studies, Tripoli, 1991.
 17. Kamel Ali Masoud Al-Weibah, The Ottoman Administration in Western Tripoli 1842-1911, The Libyan Jihad Center for Historical Studies, Tripoli, 2005.
 18. Ali Omar bin Ismail, The Collapse of the Karamanli Family Rule 1795-1835, Ferjani Library, Beirut, 1966.

-
19. Hasan Al-Faqih Hassan, The Libyan Diaries, edited by: Muhammad Al-Osta and Ammar Juhaidar, Center for the Study of the Libyan Jihad against the Italian Invasion, Tripoli, 1984.
 20. Anam Muhammad Salem Sharaf al-Din, Introduction to the Social and Economic History of Tripoli, a study in the city's commercial institutions (1711-1835), publications of the Libyan Jihad Center for Historical Studies, Tripoli, 1998.
 21. Zaher Riad, North Africa in the Modern Era, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1967